اعتقال تاجر اعتدى جنسيا على أطفال بسلا

كان يستدرجهم إلى شقته ويمارس عليهم شذوذه الجنسي في غفلة من آبائهم

اعتقلت عناصر الأمن بالدائرة الأمنية الثامنة بحي سعيد حجي بمدينة سلا، الأسبوع الماضي، رجلا في الخمسينات من العمر، وأحالته على التحقيق، في قضية أخلاقية.

وعلم من مصدر مطلع أن الظنين، وهو تاجر بسوق الجملة للخضر والفواكه بالرباط، كان يستغل الأطفال جنسيا، لإشباع نزواته المكبوتة.

واستنادا إلى معطيات حصلت عليها «الصباح»، فإن المتهم كان يستدرج العديد من أطفال الأسر التي تقطن معه في العمارة كائنة ب«سعيد حجي»، ويمارس عليهم شذوذه الجنسي، قبل أن يمنحهم بعض الحلويات ونحوها، ويدعوهم إلى الانصراف إلى حال سبيلهم.

وأوضح المصدر ذاته أن البلاغ الأول تقدم به أحد الآباء قبل أسبوع إلى مصالح الأمن، يفيد تعرض ابنه لاعتداء جنسي بشع، نتجت عنه أضرار جسمانية فادحة، والتمس الأب، من رجال الأمن، فتح تحقيق في هذه القضية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حق المعتدي.

وأشعرت الشرطة النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية، التي أمرت بالانتقال إلى شقة الظنين، وتقديمه بعد إجراء البحث معه، فتم اعتقال المتهم في اليوم الموالي، وفتح محضر رسمي في الاتهامات الموجهة إليه من والد الضحية. واستنادا إلى المصدر ذاته، فإن الأب المشتكي اكتشف الأمر عن طريق الصدفة، وذلك عندما كان رفقة ابنه في الحمام، إذ انتبه إلى أن ابنه يعاني آلاما حادة في دبره، وهو ما أثار حفيظته، فاستفسر ابنه عن سبب ذلك، فانهار باكيا، وأخبره أنه تعرض لاعتداء على يد جارهم، وأنه كان يمارس عليه الجنس بين الفينة والأخرى.

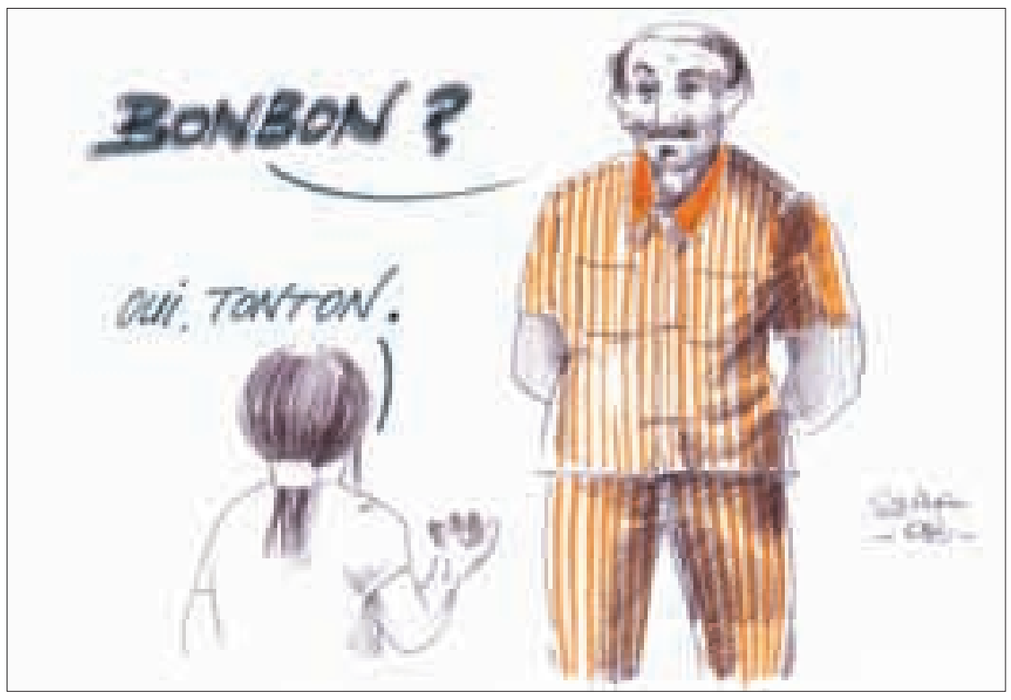

وأوضحت مصادر مقربة من التحقيق أن المتهم نفى، في البداية، نفيا قاطعا أن تكون له أية علاقة بارتكاب هذه الجريمة، إلا أن الشرطة كان لها رأي آخر في الموضوع، وقررت إجراء مواجهة بينه وبين الأطفال الضحايا، الذين أكدوا أنه كان يمارس الجنس عليهم، كما أطلعوا الشرطة على شكل وأوصاف الشقة التي كان يستدرجهم إليها من الداخل، وهو ما اعتبر دليلا قاطعا على تورطه في جرائم الاغتصاب التي تعرض لها الأطفال، فلم يجدا من الاعتراف بكل شيء.

وبمجرد فتح البحث في هذا الملف، قرر عدد من الآباء عرض أبنائهم على طبيب مختص، فاكتشف أن أغلبهم تعرضوا للاعتداء الجنسي، من بينهم فتاة في الثانية عشرة من العمر، كان الظنين يستدرجها في أوقات مختلفة، ويضعها على ركبتيه، قبل أن يشرع في مداعبتها في نهديها ومناطق حساسة من جسدها، ويقبلها.

وذكر المصدر ذاته أن الضحية توجهت، ليلة البلاغ، مباشرة نحو منزل أسرتها، بمجرد إخلاء سبيلها من طرف الظنين، وأشعرت والدتها بما تعرضت له من اعتداء جنسي من طرف الجار، الذي كانت الأسرة تحترمه وتثق فيه، موضحا أن الطفلة انهارت باكية في حضن والدتها بمجرد رؤيتها، الأمر الذي استنفر كل أفراد العائلة، الذين تأكدوا بحسهم أن ابنتهم تعرضت لمكروه. وحصل والدا الطفلة على شهادة طبية تثبت تعرضها للاعتداء الجنسي، تحدد مدة العجز، قابلة للتمديد.

وتبين، أثناء البحث، أن الظنين غير متزوج، وليس له أبناء، كما لا سوابق له، ويقطن في الشقة لوحده، الأمر الذي رجح فرضية معاناته مرض الشذوذ الجنسي.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

تسجيل 127 قضية لدى النيابة العامة باستئنافية الحسيمة سنة 2008

منها السرقة الموصوفة وهتك العرض والقتل العمد

بلغ عدد القضايا الجنائية المسجلة لدى النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بمدينة الحسيمة خلال السنة الماضية 127 قضية. ووصل عدد المعتقلين إلى 129 معتقلا من بينهم أربع نساء. وتأتي في مقدمة القضايا التي أنجزتها النيابة العامة لدى استئنافية الحسيمة خلال السنة نفسها، السرقة الموصوفة ب46 قضية، وبلغ عدد المعتقلين 40 معتقلا، ثم تكوين عصابة إجرامية ب30 قضية، اعتقل في إطارها 42 شخصا. وتأتي قضايا هتك العرض بالعنف ب12 قضية، وبلغ عدد المعتقلين 12 متهما.

وبلغ عدد القضايا التي تخص على التوالي القتل العمد وإضرام النار عمدا وتزوير الأوراق الرسمية أوالعمومية وإخفاء الأشياء المتحصلة من الجريمة والضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة والاغتصاب 9 و8 و8 و4 و3. إلى ذلك سجلت النيابة العامة باستئنافية الحسيمة في الفترة نفسها قضية واحدة تخص الضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه، اعتقل في إطارها متهم واحد، وقضية أخرى تخص التخريب وأخرى تتعلق بالاغتصاب الناتج عنه الافتضاض، اعتقل في إطارها ظنينان. وبخصوص الجنايات المرتكبة من طرف الأحداث خلال السنة الماضية، بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة 29 قضية، وعدد الأشخاص المتابعين58 شخصا.

ومن بين القضايا، القتل العمد (قضيتان) والضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه (قضية واحدة) والضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة والسرقة الموصوفة (18 قضية) وهتك العرض بالعنف وإضرام النار. وأكد مصدر مطلع أنه في إطار التدابير المتخذة في حق الأحداث، عمدت العدالة إلى تسليم 22 حدثا لعائلاتهم، وطبقت نظام الحرية المحروسة على حدث واحد، وأودعت بمؤسسة تربوية خمسة أحداث، في حين تمت تبرئة 15 منهم، في الوقت الذي عوقب سبعة أحداث بالسجن النافذ، وبالغرامة النافذة حدث واحد.

وذكر المصدر نفسه أن الجنايات المرتكبة في قضايا العنف ضد المرأة بلغ، خلال الفترة نفسها، 15 قضية منها الاغتصاب الناتج عنه الافتضاض بسبع قضايا والاغتصاب بست قضايا والتغرير بامرأة متزوجة بقضيتين. ووصل عدد المتابعين 16 شخصا.

وعن نوع العقوبات المتخذة في حق المتابعين في القضايا ذاتها، أوضح المصدر أن عشرة متهمين أدينوا بالسجن، في حين برأت المحكمة ساحة متهم واحد، وحكمت بالحبس مع الغرامة على خمسة أظناء، وبالحبس مع إيقاف التنفيذ على اثنين. وبلغ عدد الجرائم المرتكبة في قضايا العنف ضد الأطفال 18 قضية، توبع فيها 15 متهما، في حين وصل عدد الضحايا إلى تسعة قاصرين.

وأدين المتهمون في القضايا المذكورة بالسجن المحدد (4 متهمين) والحبس (8) والحبس مع الغرامة (3 أظناء) والحبس مع إيقاف التنفيذ (2)، في حين برأت المحكمة متهمين، وسلمت للعائلة أربعة متهمين، وأودعت متهما واحدا بمؤسسة تربوية، ووضعت تحت الحرية المحروسة ظنينا واحدا فيما وبخت متهمين. وبخصوص الملفات الرائجة بالجلسات وقضاء التحقيق والغرفة الجنحية خلال السنة الماضية بلغ مجموع القضايا الرائجة بها 964 بينها 152 و32 و137 و25 و136 و29 و435 على التوالي للجنايات الابتدائية الرشداء والابتدائية أحداث وللجنايات الاستئنافية رشداء وأحداث وللتحقيق رشداء وأحداث وقضايا الجنحي التلبسي.

وسجلت النيابة العامة، خلال السنة ذاتها، شكاية واحدة ضد كل من العدول والموثقين و13 ضد المحامين، في حين وصل عدد الانتدابات القضائية الجنائية الوطنية الواردة إلى 51، والانتدابات القضائية الجنائية الوطنية الصادرة 390.

إلى ذلك وبخصوص نشاط النيابة العامة لدى استئنافية الحسيمة، تم تسجيل 377 مراسلة موجهة إلى وزارة العدل واستقبال 269 مراسلة واردة منها، وإنجاز 4609 مراسلات إدارية. وسجل المكتب الجنائي 722 محضرا عاديا و96 تشريحا أوفحصا طبيا، فيما سجلت شعبة مراقبة القضايا الجنحية المستأنفة على التوالي 435 و793 و64 و278 ملفا تلبسيا وعاديا وأحداث وعادي سير. وبلغ عدد الملفات المحالة على المجلس الأعلى 305 ملفات. وأنجزت شعبة التنفيذ الزجري 40 ملفا متعلقا بتنفيذ العقوبات الحبسية.

واستقبلت النيابة العامة التي تضم نائبين للوكيل العام للملك ومنتدبين إقليميين رئيسيين وثمانية منتدبين قضائيين ومحررا واحدا وكاتبا واحدا للضبط خلال الفترة نفسها 45 و7 و88 طلبا متعلقا تباعا برد الاعتبار والإفراج المقيد والعفو، أنجزت منها على التوالي 44 و7 و87 طلبا.

وبخصوص نشاط غرف التحقيق خلال سنة 2008 أفاد مصدر أن عدد القضايا المسجلة بلغ 184 قضية، ووصل عدد القضايا التي انتهى فيها البحث بعدم المتابعة 7 قضايا، وبالإحالة على غرفة الجنايات 170 قضية، وعلى المحاكم الابتدائية خمسة. وبلغ عدد طلبات السراح المؤقت التي حظيت بالقبول 10 طلبات، في حين تم رفض 35 طلبا، أما عدد القرارات المستانفة فقد بلغ 16 قرارا. وبخصوص شعبة الضبط والإحصائيات والشعبة الإدارية، فقد سجلت 255 شكاية عادية و192 شكاية للمعتقلين.

جمال الفكيكي (الحسيمة)

جرائم عبر العالم

يهودي يشهر الإسلام خشية إعدامه بتهمة القتل

حاول الانتقام من عم زوجته بالرصاص فأصاب نجله عن طريق الخطأ

كشف مصدر في المجلس المحلي لمحافظة «صعده»، القريبة من الحدود السعودية، أخيرا، أن يهودياً يمنياً، متهما بقتل الصبي «فنحاس» أشهر إسلامه، ولجأ إلى أحد مشايخ المحافظة لحمايته من تسليمه إلى الجهات الأمنية للتحقيق معه في جريمة قتل الطفل.

ونسبت يومية «الاشتراكي» الصادرة أخيرا، إلى المصدر ذاته، تأكيده أن اليهودي المتهم، الذي يدعى يوسف سليمان حبيب، من سكان صعده، أعلن إسلامه بعد أن قتل طفلا من طائفته في محافظة عمران، وسلم نفسه إلى أحد المشايخ المسلمين، الذي رفض تسليمه إلى السلطات الأمنية والقضائية بحجة أن الإسلام «يجب ما قبله».

وقال حاخام اليهود في اليمن، سليمان يحيى يعقوب «هذه جريمة قتل، ويجب معاقبة الجاني عليها، والديانتين اليهودية والإسلامية على السواء تحرمان قتل الإنسان لأخيه، لافتا الانتباه إلى الآية القرآنية «العين بالعين والسن بالسن»، مضيفاً أنه يفترض تسليم الجاني إلى الجهات الأمنية، والتحقيق معه قبل إحالته على القضاء لمحاسبته وفقاً للقانون والدستور.

وأوضح رجل دين يهودي آخر أن الجاني إذا أسلم بعد ارتكابه جريمة القتل لا يبرئه الدين الإسلامي من تلك الجريمة، مشيرا إلى أن الأخير يحرم قتل المسلم لأخيه، ولهذا تجب معاقبة الجاني، كما هو الحال بالنسبة إلى الديانة اليهودية.

وعن إسلام اليهودي بعد قتله الطفل، يقول الدكتور حسن الأهدل، أستاذ الشريعة بجامعة صنعاء «عند المذهب الشافعي لا يقتل اليهودي إذا أسلم، لأنه أصبح مسلما، وبالنسبة إلى أبي حنيفة، فإنه يرى أن يقتل، لأنه كان مساوياً له ومكافئا له».

أما العلامة الزيدي الدكتور المرتضى بن زيد المحطوري، إمام مسجد بدر، فيقول «ليس بالمذهب الزيدي وحسب، لكن الإسلام صريح في من تعمد قتل شخص، ويجب أن يقتل، إلا في حالة العفو عنه من طرف الورثة، أو قبولهم الدية».

وقال يوسف سعيد العمار، والد الصبي القتيل، إن محافظ عمران، العميد طه هاجر، أصدر توجيهات بحراسة منزله بعد تلقيه عددا من الاتصالات الهاتفية رفقة أقاربه من الجاني، تهددهم وتتوعدهم بالقتل. ويتخوف العمار من هروب المتهم إلى خارج البلاد، طالما لم يتم القبض عليه.

وطالب حاخام اليهود في اليمن، رئيس الدولة، بتطبيق شريعة محمد عليه الصلاة والسلام، في حق قاتل ابن طائفته. ونقل موقع «الاشتراكي» عن الحاخام اليهودي اليمني قوله «إننا نطالب رئيس الجمهورية بأن يطبق شريعة محمد ابن عبد الله في حق القاتل». وأضاف « العين بالعين والنفوس عند الله أخوات».

وكان الصبي فنحاس يوسف العمار، 12 عاما، لقي مصرعه بعد إصابته بعيار ناري في الرأس، نتيجة خلافات عائلية، إثر ذهاب زوجة الجاني إلى بيت أخيها العمار، ورفضها العودة مع زوجها، إضافة إلى أن الجاني سبق أن هدد العمار بالقتل إذا لم ترجع زوجته.

ووقعت جريمة القتل عندما أطلق الجاني الرصاص من سلاحه على عم زوجته يوسف العمار، فأصاب نجله عن طريق الخطأ، ليرديه قتيلا على الفور.

يشار إلى أن أبناء الطائفة اليهودية في اليمن لا يزيد عددهم عن 300 شخص، في حين كانوا في العشرينيات من القرن الماضي يشكلون ربع سكان البلاد. وقد هاجر منهم ما يزيد عن 60 ألفاً ضمن رحلات نظمتها وكالة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، في ما عرف برحلات «بساط الريح». ويتركز يهود اليمن في مناطق شمالية عمران وريدة وصعدة وغيرها، وأثرت الهجرات اليهودية الجماعية تأثيرا كبيرا على اليهود داخل اليمن، فبعد أن كانوا طائفة كبيرة تقدر بعشرات الآلاف أصبحت أقلية صغيرة لا تتجاوز بضع مئات، وصاروا أقلية غير مؤثرة على الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. ويعيش اليهود حياة طبيعية بين المسلمين، ويندمجون في المجتمع اليمني ويعملون في المجالات الحرفية والتقليدية، ويعتبرون أنفسهم يمنيين يدينون بالديانة اليهودية، ومن بقوا في اليمن ورفضوا الهجرة إلى إسرائيل يؤكدون أن مستقبلهم مرتبط بمستقبل اليمن وليس بمستقبل إسرائيل، إلا أن بعضهم يزور إسرائيل بين الحين والآخر.

أما اليهود اليمنيون في إسرائيل، فإن أعدادهم تتزايد على مر الأعوام مثل سائر اليهود الشرقيين، وقد بدأوا يتزايدون، ويساهمون في شتى المجالات المتنوعة ولأنهم أقرب إلى العقلية العربية من اليهود الغربيين فيمكنهم، بالتعاون مع باقي يهود الشرق، أن يلعبوا دورا مهما في التقارب مع العرب داخل حدود إسرائيل.

عن موقع (المحيط)

حوادث

تفكيك عصابة سطت على منازل وشركات بالرباط

تمكنت الشرطة القضائية بالرباط، الأسبوع الماضي، من إلقاء القبض على متهم يبلغ من العمر 32 سنة، متخصص في السرقات الموصوفة التي تستهدف الشركات والمنازل، وأحالته، رفقة سبعة من شركائه، على الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف، من أجل مواصلة البحث معه. وقد تدخلت الشرطة للبحث في هذا الملف، بعد توصلها بعدد من الشكايات، خصوصا من ممثلين قانونيين لشركات تعرضت للسطو، وسرقت من إداراتها حواسيب تحتوي على كل معطياتها التجارية وبيانات تعاملاتها مع زبائنها. وأوضح مصدر مطلع أن الظنين كان يتحرك على متن دراجة نارية، وذلك لتحديد الهدف الذي سينفذ به عمليته، سواء كان شركة أو منزلا فخما، قبل أن يعود ليلا رفقة اثنين من معاونيه، ويستوليان على كل ما خف ثقله وغلا ثمنه، من قبيل الحواسيب المحمولة، بعد التأكد من عدم وجود حراس.

وذكر المصدر ذاته أن الظنين يلقب ب«القرد»، وذلك لسهولة تسلقه الأسوار والأبواب الحديدية، إذ يتسلل إلى داخل المنزل أو الشركة المستهدفة، بعد تكسير زجاج النوافذ، ويستولي بشكل محدد على المجوهرات والحواسيب المحمولة من النوع الممتاز، والمبالغ المالية في حال وجودها.

وأشار المصدر ذاته إلى أن المتهم نفذ عدة عمليات إجرامية، تم تحديد تسع عمليات، ثلاثة منها تخص شركات كبرى، وستة منازل فاخرة، كما حجزت لدى أحد شركائه، الذي كان يتكلف بتصريف المسروقات في الجوطيات والأسواق الشعبية، عدة حواسيب محمولة، ومسروقات أخرى ثمينة.

وأوضح المصدر ذاته أن البحث كشف أن المتهم يحمل سوابق قضائية عديدة في مجال السرقة الموصوفة، مؤكدا أنه اعترف بأسماء عدد من شركائه، بينهم أشخاص كانوا يشترون من عنده المسروقات التي يستولي عليها من الشركات والمنازل.

وبعد استكمال البحث مع المتهمين، أحيلوا على الوكيل العام للملك من أجل تكوين عصابة إجرامية للسرقات الموصوفة وتعييب منشآت معدة للمنفعة الخاصة والمشاركة، من أجل الاستماع إليهم، قبل عرضهم على المحاكمة.

م.ب (مكتب الرباط)

التحقيق مع متهمين بترويج المخدرات بالرباط

تمكنت الشرطة القضائية بالرباط، أخيرا، من إيقاف ثلاثة أشخاص متهمين بالاتجار في المخدرات وحيازتها.

وكانت عناصر أمنية استمعت إلى تصريحات أحد المدمنين على المخدرات، وأكد، في محضر اعترافاته، أنه كان يقتني حاجياته من المادة من عند أشخص معينين، ولم يتردد في إطلاع رجال الشرطة القضائية على أسمائهم وعناوين سكنهم.

ووفق اعترافات المتهم، فإنه كان يقتني البضاعة من مروجين يقطنون غير بعيد عن الحي الذي اعتقل به، وهو ما دفع إلى الانتقال إلى المكان المذكور، وإجراء بحث في الموضوع، وبعد وقت قليل، تم التوصل إليهم، ليتم إلقاء القبض عليهم واقتيادهم إلى مخفر التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وأوضحت مصادر أن المتهمين نفوا أن تكون لهم علاقة بالاتجار في المخدرات، غير أن الانتقال إلى منزل أحدهم، وتفتيشه، مكن من حجز كميات مهمة من الشيرا، وحبوب الهلوسة، فلم يجدوا بدا من الاعتراف.

وقد مثل المتهمون أمام وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية، الذي قرر وضعهم رهن الاعتقال، في انتظار الشروع في استنطاقهم من أجل التهم المنسوبة إليهم، قبل إعادة تكييف فصول المتابعة المنصوص عليها في القانون الجنائي المغربي.

وتشن المصلحة الولائية للشرطة القضائية، هذه الأيام، حملات تطهيرية بعدد من أحياء العاصمة، بحثا عن عدد من مروجي المخدرات واللصوص وغيرهم، ممن صدرت في حقهم مذكرات بحث على الصعيد الوطني، بناء على اعترافات شركائهم، أو شكايات مواطنين.

م.ب (مكتب الرباط)

اتهام عون سلطة بآسفي بتزوير وثيقة إدارية

أحال وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية باليوسفية، أخيرا، شكاية، تتهم عون سلطة (مقدم) بدوار تازرورت قيادة البخاتي دائرة عبدة بإقليم آسفي، بتزوير وثيقة رسمية وتحريف حقائق ثابتة.

وتعود وقائع القضية، إلى شكاية أودعها المواطن «ع.ب»، يشير فيها إلى أن والدته، المسماة قيد حياتها «مينة حسبو»، توفيت يوم السبت 27 شتنبر 2008، حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا بدوار تازرورت، وتم دفنها بمقبرة الدوار، بحضور أغلب أفراد القبيلة، بما في ذلك عون السلطة، والذي ساعد في القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة. وأضاف المشتكي، أن والدته كانت تتوفر على مبلغ مالي مهم، مودع بحسابها البريدي، لدى وكالة البريد، غير أنه، مباشرة بعد وفاتها، تناهى إلى علمه أن شقيقته سحبت مبلغا ماليا من رصيد والدته، بطرق ملتوية، ما جعله يتوجه إلى الوكالة البريدية، مشعرا المسؤولين بها أن والدته توفيت قبل تاريخ سحب المبلغ المالي، يوم ثامن أكتوبر الماضي، بيد أنه لما توجه إلى عون السلطة المشتكى به، من أجل الحصول على شهادة وفاة والدته، لإثبات صحة أقواله للوكالة البريدية، كانت مفاجأته كبيرة، عندما علم أن تاريخ وفاة والدته، حسب شهادة الوفاة، هو ثامن نونبر الماضي، وهو ما اعتبره تواطؤا بين مقدم الدوار وشقيقته والوكالة البريدية التي سمحت بسحب مبلغ مالي مقيد في اسم والدته.

وعزز المشتكي شكايته، بإشهادات مصادق على صحتها لدى السلطات الإدارية، يشير فيها شهود إلى أن «المرحومة مينة حسبو توفيت يوم السبت 26 رمضان 1429، وصادف هذا اليوم ليلة القدر الموافق ليوم السبت 27 شتنبر 2008 على الساعة الحادية عشرة ليلا بدوار تازرورت قيادة البخاتي إقليم آسفي».

محمد العوال (آسفي)

شكر على تعزية

يتقدم أفراد عائلة الحاج أحمد الطالبي، الذي وافته المنية يوم 9 يناير الجاري، بأحر عبارات الشكر والامتنان إلى كل من واساهم في مصابهم الجلل، سواء عبر الهاتف أو بالزيارة، راجين من العلي القدير أن يسكن الفقيد واسع الجنان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون